



شكراً السيدة الرئيس،

اسمحي لي بداية أن أهنتك وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لترأس أعمال الدورة الـ ٤٨ للجنة السكان والتنمية التي نعول جميعنا على مساهمتها الهامة في هذا التوقيت الحساس الذي تتضافر خلاله الجهود الدولية للإعداد لجدول أعمال طموح للتنمية لما بعد العام ٢٠١٥ يكون السكان وقضاياهم محوره وصلب اهتمامه، ويحقق النمو المستدام لجميع شعوب العالم، مع إيلاء الأهمية اللازمة للدول التي

إلى مخيمات اللجوء التي يعانون فيها من انعدام الأمن والاستغلال والتجنيد، وتعرض النساء القاصرات فيها لأبشع صور الاستغلال والزواج القسري...

كما أدى استهداف المجموعات الإرهابية المسلحة للبنى التحتية في سوريا، وخاصة المنشآت الاقتصادية ومحطات توليد الكهرباء وتنقية المياه والمستشفيات والمدارس، بالإضافة إلى تعرض هذه

القطاعات ذاتها لتدابير اقتصادية قسرية أحادية وغير مشروعة تفرضها بعض الدول ضد سوريا، إلى تراجع ملحوظ في مستويات التنمية في سوريا، مما انعكس في الفقدان الملحوظ لمئات الآلاف من الأرواح

والمستلزمات الطبية، ومنها المطلوبة لتوفير الرعاية الصحية اللازمة للنساء الحوامل وللأطفال الرضع. كما أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وغلاء الأسعار، ونقص في مستلزمات الإنتاج، وإلى وقوع آلاف السوريين ضحايا للبطالة والتشرد من بيوتهم وللهجرة خارج البلاد.

وحيال هذا الواقع الصعب في سوريا، وإعمالاً لواجباتها الدستورية، عملت الحكومة السورية على مسارين أولهما حماية مواطنيها وسيادتها واستقرارها بمواجهة هذا الإرهاب التكفيري وتحرير السوريين من شروره، وثانيهما تنفيذها، وبالتعاون مع شركائها الوطنيين والدوليين، لسلسلة من البرامج والخطط العاجلة والهادفة للمحافظة على المنجزات التي حققتها سوريا قبل أزمته، وخاصة التنمية منها وتلك التي تنفذ في إطار التزامها بمبادئ وأهداف خطة العمل لمؤتمر السكان، وذلك من خلال دعم الوزارات المعنية بالتنمية وتقديم المساعدات الإنسانية التي تلبي احتياجات السوريين في ظل الأزمة.